بعد جولة لـ«الوطن» في سهل عكار مع الموارد المائية

مدير الموارد المائية: إجراءات عاجلة لمعالجة أسباب الفيضانات في أراضي الفلاحين

هيثم يحيى محمد

كشفت الأمطار الأخيرة والفيضانات التي تسببت بها على الأراضي الزراعية في سهل عكار نقاط ضعف وخلل عديدة في شبكات الري التي تغذي تلك الأراضي والمصارف المنفذة لاستيعاب المياه الفائضة وتصريفها إلى النهر الكبير الجنوبي، وضمن هذا الإطار وصلتنا شكاوى عديدة من فلاحي القرى المجاورة للنهر ومنها خربة الأكراد والرنسية أكد فيها مرسلوها أن المياه غمرت أراضيهم لعدة أيام وتسببت بتلف المزروعات ومنها البطاطا لأسباب تتعلق بسوء عمل المصارف والأقنية والسواتر وغيرها.

ويقول بديع محسن السلمان من أهالي وسكان قرية الرنسية على الحدود اللبنانية السورية في شكواه الخطية لـ«الوطن» إنه تقدم في الصيف الماضي من عام ٢٠٢٠ بشكوى إلى مديرية الموارد المائية بخصوص ترميم ساتر ترابي محاذ للنهر من أجل منع دخول وفيضان النهر إلى المزروعات، فكان الرد أنه تم تكليف المهندس المسؤول عن شبكات تل حوش متابعة الموضوع ومعالجته فقام المهندس المكلف بالتواصل معه وأرسل ٣ سيارات ردم لمعالجة الساتر /الضرر/ ثم توقفت السيارات عن العمل بشكل مفاجئ من دون إكمال مهمتها في إصلاح الضرر.

ويضيف: تابعت الاتصالات معهم لمعرفة سبب توقفهم عن العمل فكان الجواب أن أحد السائقين أخبر المهندس بأن العطل تم إصلاحه والكمية المنجزة كافية، فطلبت من المهندس الحضور لمكان العمل وأرض الواقع فرفض بحجة أنه لا يوجد مازوت فعرضت عليه أن المازوت على حسابي لكي يأتي فرفض، والآن وبعد الأمطار الغزيرة والفيضان منذ يومين تبين أن المنطقة التي تم وضع الردم فيها هي التي كانت سبباً في فيضان المياه وإتلاف مزروعاتنا المقدرة بـ٤٥ دونماً من البطاطا والفول والبقدونس.

واختتم شكواه التي تخص الكثير من الفلاحين في المنطقة بطلب الكشف على أرض الواقع ومحاسبة الجهات المهملة التي لم تعمل بشكل جيد لتدارك حالات الفيضانات التي تسببت في إتلاف مزروعاتهم، علماً أنه ليس لديهم أي مورد سوى الزراعة لكي يعيشوا منها هم وعائلاتهم.

وفي شكوى أخرى يقول علي القاضي من خربة الأكراد: نحن مزارعي قرية خربة الأكراد المحاذية للنهر الكبير الجنوبي نقيدكم بأن محاصيلنا الزراعية تضررت جراء الطوفان الذي حصل وذلك بسبب إهمال موظفي الري لأماكن تصريف المياه وفتح عنفات السدود راجين من الحكومة النظر في حالنا وحال كل فلاح تضرر وخاصة أننا نعاني ارتفاع تكاليف المحاصيل من أسمدة وأدوية وبذور وإضافة إلى غلاء المحروقات.

جولة للموقع

وضعنا هاتين الشكويين وشكاوى أخرى مماثلة على طاولة مدير الموارد المائية بطرطوس عيسى حمدان فقام بتكليف لجنة فنية التدقيق وبعد مناقشة ردها معه والحرص على معرفة حقيقة الوضع على أرض الواقع قمنا معاً بجولة إلى المنطقة المجاورة وعندما ينخفض منسوب الماء في المصرف الرئيسي يفتح غطاء السكر تحت تأثير دفع المياه المتجمعة في الأراضي جراء الشدة المطرية بحيث تدخل المياه المتجمعة إلى المصرف الرئيسي.

قرارات للمعالجة

وفي ضوء ما تقدم والواقع بشكل عام – بما فيه عدم وصول مياه الري إلى تلك المنطقة صيفاً عبر شبكة الري– تدارس مدير الموارد المائية المشكلات مع الفنيين المتخصصين بعد الجولة مباشرة وأبلغ «الوطن» أمس الثلاثاء أنه وبغية المعالجة تقرر إجراء الرفع الطبوغرافي لمناسيب أكتاف المصرف ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة بناء على هذا الرفع لإعادة الأكتاف إلى منسوبها التصميمي في المواقع التي تحتاج إلى ذلك، كما تقرر البدء بتعزيل المصرف ومعالجة المشكلات الفنية التي تحول دون ري الأراضي العائدة لبعض الشاكين خلال الصيف، ومراسلة مديرية الزراعة بطرطوس لتوجيه الفلاحين بخصوص أنواع الزراعات وأوقاتها لكون المنطقة منخفضة وهي عرضة لتجع المياه خلال الشدات المطرية.

أما بخصوص الشكوى المقدمة من أهالي خربة الأكراد فأكد حمدان أنه تم التواصل مع فعاليات القرية (المختار ورئيس الجمعية) وتبين أنه لم يتم فتح مياه الري ضمن شبكة ري تل حوش لأننا خارج موسم الري والسد بحالة تخزين. كما تم تعزيل المصرف MD-14 في القرية ولا يوجد به أي تخريب غير أن غزارة مياه نهر الكبير الجنوبي تسبيت بالإضرار بالساتر الترابي حيث قامت المديرية باليوم نفسه بإصلاح الضرر بعد التواصل مع فعاليات القرية.

بداية هذا الأسبوع والتقينا الفلاحين الشاكين وتبين أن المنطقة المعنية بالشكوى هي منطقة ملتقى المصرفين الرئيسيين MD-12 وMD-13 اللذين تمر فيهما غزارات كبيرة خلال الشدات المطرية ويرتفع منسوب الماء فيهما وفقاً لتلك الشدّات وأن المنطقة المحيطة هي منطقة منخفضة المناسيب بالمجمل وهي أخفض من مناسيب أكتاف المصرفين المذكورين. ويهدف تصريف المياه المجتمعة في هذه المنطقة خلال الشدات المطرية الكبيرة تم تنفيذ مصب سكر عدم رجوع تحت كتف المصرف في أخفض نقطة من المنطقة التي تتجمع فيها المياه، وعندما يرتفع منسوب الماء في المصرف الرئيسي تضخط المياه على إطار السكر مما يؤدي إلى إغلاقه منعاً لخروج المياه من المصرف إلى الأراضي

مدير عام السورية للتجارة يكشف لـ«الوطن» أسباب إعفاء مديري صالات ورئيس دائرة منافذ دمشق

محمد راكان مصطفى

أصدر مدير عام المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم قراراً بإعفاء مديري صالات المزة القديمة والمزة الجديدة والجلاء بسبب التجاوزات التي تمت ملاحظتها في الصالات، إضافة إلى إعفاء رئيس دائرة منافذ دمشق.

نجم بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المخالفات التي تم ضبطها خلال الجولة تنوعت بين ضبط مواد في إحدى الصالات من خارج مواد المؤسسة، وفي صالة أخرى وجدت رفوف عرض فارغة رغم وجود مواد مغلفة بالصناديق بالمستودعات، إضافة لعرض اللحوم بطريقة غير ظاهرة للمستهلكين، كما تم ضبط إحدى كوات توزيع المواد المدعومة مغلقة على الرغم من وجود المواد ضمنها ووصول رسائل للمستحقين.

وأكد نجم اتخاذ قرارات بإعفاء مديري الصالات إضافة لإعفاء رئيس دائرة منافذ دمشق لعدم قيامه بمهامه لجهة قيامه بجولات تفقدية على الصالات والتدقيق بمحتويات الصالات وحسن العمل فيها.

وفي سياق آخر كشف نجم عن تسيير سيارات جوالة إلى المناطق التي شهدت ضعفاً في توزيع المواد المقننة من (سكر وأرز) لعدم وصول الرسائل إلى المستحقين لأسباب تقنية، بحيث يتم التوزيع بشكل مباشر للمواطنين وحتى من دون وصول رسائل، وذلك بناء على إحصائيات بالكميات الموزعة في المناطق.

٥٥٩٠ مريض سكري في المحافظة

صحة القنيطرة: الأنسولين متوافر للمرضى لثلاثة أشهر

القنيطرة- خالد خالد

أكد مدير صحة القنيطرة الدكتور عوض العلي أن المديرية قامت بتأمين الأدوية اللازمة والنوعية للمرضى المزمنين من خلال شعبة الأمراض المزمنة التي تقوم بإحصاء دوري لعدد هؤلاء المرضى.

العلي بين لـ«الوطن» أنه تم استجرار الكميات الكافية من الأدوية التي تغطي احتياجات المرضى عن الربع الأول (ثلاثة أشهر) من العام الحالي وسيتم تغطية احتياج الربع الثاني من خلال الاستجرار الموحد من وزارة الصحة حيث يتم توزيع الأدوية على المستودعات الموجودة في المناطق الصحية التي تغطي أغلبية الأدوية التخصصية وأدوية الأمراض المزمنة المتوافرة والتي تم تزويد المديرية بها من وزارة الصحة لتقوم كل منطقة بتوزيع الأدوية على مراكزها الصحية.

وأشار العلي إلى أن مديرية الصحة تقوم بمعالجة المرضى المزمنين وتقدم لهم الدواء بشكل دوري كل شهر تقريباً وذلك عبر مراكزها الـ٥٦ المنتشرة في أربع محافظات وهي القنيطرة ودمشق وريفها ودرعا وذلك في أماكن وجود أبناء المحافظة.

وأكد أن الخدمة الصحية والأدوية مازالت تقدم بشكل مجاني لعدد كبير من المرضى المزمنين، إضافة إلى المهجرين الذين استقروا على أرض المحافظة أو في تجمعات النازحين بدمشق وريفها وهذا دليل على قوة سورية ودعمها للقطاع الصحي، مضيفاً: المديرية تعمل بالتعاون مع وزارة الصحة على تأمين الأدوية النوعية للأمراض القلبية والسل وداء الكلب، وتدريب كوادر المديرية على كيفية التعامل مع تلك الأمراض وبشكل دوري.

وذكر مدير صحة القنيطرة أن المراكز الصحية لم ينقطع عنها الأنسولين وذلك حسب أعداد المرضى المسجلين تبعاً للأرشيف الإلكتروني المعمول به بالمديرية حيث تم تحديد أعداد المرضى بدقة وتم تقديم الخدمة لكل مريض مستحق من مرضى السكري، مشيراً إلى أن أعداد مرضى السكري حسب القاعدة الإلكترونية للأمراض المزمنة ٥٥٩٠ مريضاً منهم ١٥٠٠ مريض أنسولين والباقي يحصلون على مخفضات سكر فموي، مشدداً على سعي المديرية لتأمين مستلزمات استمرار العمل في المراكز الصحية من تجهيزات طبية وأدوية ومستلزمات ومستهلكات طبية متنوعة ومتابعة عمل الكوادر الطبية والتزامها بالدوام.

ولفت العلي إلى الاستفادة من كل تعاميم وزارة الصحة بالنسبة لكميات الأدوية الفائضة عن حاجة الوزارة التي كانت تحتاجها المديرية وتم توزيع تلك المواد على المراكز الصحية والفائض تم تسليمه إلى مشفى أباظة، منوهاً بالدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة والوزارة والمتابعة اليومية من محافظ القنيطرة للقطاع الصحي وخاصة لناحية تأمين الأدوية للمرضى المزمنين في الظروف المعيشية الصعبة وضرورة وصول الدواء إلى مستحقيه وخاصة أدوية الأمراض المزمنة التي تم توزيعها بناءً على أصابير نظامية بتباعد لا يقل عن شهر من أجل إتاحة الفرصة ليشمل أكبر عدد ممكن من المرضى ولتحقيق العدالة في التوزيع ومنع أي أخطاء أو تجاوزات قد تحدث من خلال شمول جميع المرضى المستحقين.

أكد أنه أمر غير إنساني ومناف لكل القوانين والأنظمة الدولية.. ونعمل على إيصال صوتنا عبر «الخارجية» للمجتمع الدولي

وزير التربية: المنظمات الدولية تقف إلى جانبنا ضد حملة التتريك وتسييس التعليم

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: لا اعتراف إلا بالجامعات السورية وشهاداتها الرسمية

محمد منار حميجو- فادي بك الشريف

كشف وزير التربية دارم طباع أنه يتم حالياً التواصل مع المنظمات الدولية ضد حملة التتريك الذي يمارسها الاحتلال التركي في شمال سورية ومنع الطلاب من الدخول إلى المدارس التي تدرس المنهاج السوري، مشيراً إلى أن المنظمات التي تعمل في هذا الموضوع تقف إلى جانب الدولة السورية وهي ليست مع تسييس العمل التربوي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أضاف طباع: نحاول قدر الإمكان إيصال صوتنا عبر وزارة الخارجية لنقل الصورة للمجتمع الدولي ليعرف ما يحدث مع طلابنا في المدارس وأنه كيف يتم تجهيل الجيل الجديد، وخصوصاً أن أهم ما يتعلمه الطلاب في المدرسة هو المواطنة.

وبيّن أن حملة التتريك ومنع الأطفال من الذهاب إلى المدارس التي تدرس المنهاج السوري أمر غير إنساني ومناف لكل القوانين والأنظمة الدولية، مؤكداً أن المنظمات العاملة في هذا المجال تقف إلى جانب الدولة السورية وهي ليست مع تسييس العمل التربوي والتعليم.

طباع لفت إلى أن الأهالي في الأساس يرفضون حملة التتريك وأن الطلاب في المناطق الساخنة يفضلون المنهاج السوري.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد طباع أن المعلمين مازالوا موجودين في المناطق الساخنة ويمارسون مهنة التدريس حتى في البيوت ويتم تقديم الدعم لهم سواء بحصولهم على رواتبهم أو بتوفير المنهاج لتدريسه للطلاب.

وكشف طباع أنه يتم العمل على تطوير موضوع التعلم عبر المنصة التربوية للوصول إلى كل الطلاب في أي منطقة في سورية لتعليمهم المنهاج السوري عن بعد، موضحاً أن الوزارة تحاول أن يكون لديها «سيرفرات» خاصة بها في الشمال السوري، موضحاً أن هذا الأمر مرفوض رفضاً قاطعاً.

ما يخفف أعباء كثيرة على الطلاب بما في ذلك مشاكل الإنترنت.

ولفت إلى أن مديرية التربية يادلب من أنشط المديريات وهناك مجمعات تربوية تعمل لتأمين التعليم بأي وسيلة كانت سواء أكان في المناطق المحررة أم المناطق التي يوجد فيها الإرهابيون، مؤكداً أنه يتم استقبال أي طالب قادم من المناطق الساخنة في أي مدرسة وهذا واجب والدولة لن تتخلى عنهم.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» استنكر وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم أي محاولات لتزييف الشهادات والاحتيال التركي لمحاولة تطبيقها في سورية، مؤكداً أن الشهادات السورية هي الأساس والمعترف بها بشكل رسمي.

وأكد إبراهيم أن هناك تدخلاً واضحاً وكبيراً في المدارس السورية، وهذا أمر غير قانوني كما أنه غير إنساني على الإطلاق، مشيراً إلى وجود رفض شعبي كبير لأي محاولات تتريك ومنع الطلاب من استكمال تحصيلهم العلمي والدراسي، مؤكداً أن هذا أمر مناف لكل الأنظمة والقوانين الدولية.

وقال وزير التعليم العالي: لا نعترف على أي جامعة سوى الجامعات السورية التي تعمل تحت مظلة الوزارة، مستنكراً أي مساع من النظام التركي لافتتاح فروع لجامعة إسطنبول.

مضيفاً: نعترف فقط بالجامعات التي تعمل تحت إشراف الوزارة والمعترف بها من الدولة والحكومة السورية، كما أن الوزارة لا تعترف إلا بالشهادة التي تصدر عن الجامعات السورية والمعترف بها بشكل رسمي.

وأكد إبراهيم أن هناك تدخلاً واضحاً وكبيراً في المدارس السورية، وهذا أمر غير قانوني كما أنه غير إنساني على الإطلاق، مشيراً إلى وجود رفض شعبي كبير لأي محاولات تتريك ومنع الطلاب من استكمال تحصيلهم العلمي والدراسي، مؤكداً أن هذا أمر مناف لكل الأنظمة والقوانين الدولية.

وبين إبراهيم وجود تنسيق كبير ومستمر مع وزارة الخارجية لإيصال موقف الدولة السورية، وتعريف المجتمع الدولي بالصورة الحقيقة لما يحدث مع الطلاب.

وكان رأس النظام التركي رجب طيب أردوغان قد أصدر أوامر تقضي بافتتاح كلية للطب ومعهد عال للعلوم الصحية في بلدة الراعي الحدودية بريف حلب الشمالي الشرقي يتبعان لجامعة العلوم الصحية التركية بإسطنبول في محاولة لتغيير ملامح المنطقة، إضافة إلى أنها خطوة واضحة في التصعيد في سياسة التتريك الذي ينتهجها النظام التركي خلال الحرب على سورية بما في ذلك فرض تدريس اللغة التركية في المدارس عبر أدواته من الإرهابيين.

> طباع: الطلاب في المناطق الساخنة يفضلون المنهاج السوري